

Foreign direct investment as a tool to attract international liquidity in Algeria between reality and hope

BENKABOU Zouaoui¹, ZAHI Yacine², TAIBI Khadidja³

¹DJILALI LYABESS university of SIDI BEL ABBES, ALGERIA, benka_z@yahoo.fr

²MUSTAPHA STAMBOULI university of MASCARA, ALGERIA, yacine.zahi@univ-mascara.dz

³DJILALI LYABESS university of SIDI BEL ABBES, ALGERIA, taibikhadidja67@gmail.com.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:25/05/2023

Accepted:19/06/2023

Online:30/06/2023

Keywords:

foreign direct investment
investment climate
international liquidity
international finance
Algeria.

JEL Code : F21, F41,
F63

ABSTRACT

In this research paper, we tried to analyze the impact of the investment climate in Algeria on foreign direct investment flows, as it is considered one of the most important economic variables that help alleviate the problem of international financing and benefit greatly from the liquidity available at the international level, but in a more material way. Recent economic developments are being studied. To a large extent, the economic regions are competitive with each other, on the one hand, and to achieve the highest forms of economic integration on the other hand, so that they can face the challenges of economic globalization, which imposed its domination on the world and in various sectors, whether economic, political or social.

One of the most important results that we extracted is that the investment climate that we tried to evaluate through the most important economic indicators represented in the ease of doing business index, the economic freedom index and the global competitive environment index negatively affects the flows of foreign direct investment to Algeria due to the decline in the level of the investment environment in Algeria.

الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة جذب للسيولة الدولية في الجزائر بين الواقع والمأمول

بن كابو زواوي¹، زاهي ياسين²، طيبي خديجة³

¹جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، benka_z@yahoo.fr

²جامعة مصطفى سطمبولي معسكر، الجزائر، yacine.zahi@univ-mascara.dz

³جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، taibikhadidja67@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2023/05/25

تاريخ القبول: 2023/06/19

تاريخ النشر: 2023/06/30

الكلمات المفتاحية

الاستثمار الأجنبي المباشر.

مناخ الاستثمار

السيولة الدولية.

التمويل الدولي.

الجزائر

Jel Code: F21, F41,

F63

الملخص

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تحليل أثر مناخ الاستثمار في الجزائر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنه يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساعد على تخفيف مشكل التمويل الدولي و الاستفادة بدرجة كبيرة من السيولة المتواجدة على المستوى الدولي لكن بصورة مادية أكثر، فالتطورات الاقتصادية الحديثة تدرس بدرجة كبيرة تنافسية الأقاليم الاقتصادية فيما بينها هذا من جهة وتحقيق أسمي صور التكامل الاقتصادي من جهة أخرى حتى يتسنى لها مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية التي فرضت سيطرتها على العالم و في مختلف القطاعات سواء اقتصادية، سياسية أو اجتماعية.

من أهم النتائج التي استخلصناها أن مناخ الاستثمار الذي حاولنا تقييمه من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر العالمي للبيئة التنافسية يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر نظرا لتراجع مستوى البيئة الاستثمارية في الجزائر.

- مقدمة:

تعتبر مشكل السيولة الدولية من أهم النقاط التي تَورقُ صانعو السياسات في جعل البلد نقطة استقطاب ذات شأن على المستوى الدولي على هذا الأساس إن البحث عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أدوات تفعيل النشاط الاقتصادي نظرا للمميزات التي يوفرها حيث أنه يعيد تنشيط الصناعة والعمالة والدخل ما يؤثر على النمو الاقتصادي، فصانعو السياسات دائما ما يعطون أهمية للفوائد العامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانياته لتحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية على وجه الخصوص.

ان تطور مفهوم الاستثمار وعدم جعله منحصر في صورة استثمار محلي من خلال التجارب الدولية لتحقيق أسمى صفات النمو الاقتصادي بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة شركات متعددة الجنسيات والبحث عن أقاليم استثمارية جاذبة لاستيعاب هذا الشكل من الاستثمار وظهور مفهوم المؤسسات ومناخ الاستثمار جعل من الدول النامية تعيد ضبط قواعدها السياسية والاقتصادية في سياستها التنموية.

من خلال ما ذكرنا يعتبر مناخ الاستثمار من أهم محددات قرارات الاستثمار سواء على المستوى المحلي أو تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لأنه يعبر عن الفرص والحوافز التي تشجع المستثمرين على الاستثمار وخلق فرص عمل يتم تقييمها من خلال تأثيرها على الربحية و هذا ما يستدعي دراسة ثلاث عوامل أساسية مترابطة فيما بينها متمثلة في التكاليف والمخاطر والعقبات أمام المنافسة أثناء التقييم الشامل للقرار الاستثماري ، فالنمو الاقتصادي يرتبط بالحجم الكمي للقيمة المضافة للمؤسسات الشاغلة و بالتالي تحقيق قيمة مضافة فعالة يتطلب خفض التكاليف و المخاطر لزيادة الإنتاجية و إلغاء العوائق أمام المنافسة وذلك للتنبؤ بالربحية المستقبلية . فالشركات المتعددة الجنسيات بطبعها تسعى لعدم تحمل تكاليف إضافية تحد من قدرتها على المنافسة في إطار تحديات العولمة. فدراسة مناخ الاستثمار أفضل سبيل لتخطي مشاكل الدورة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل.

من خلال ما ذكرنا سابقا إن تتبع مسار الجزائر التنموي نجده حافلا بالتغيرات الهيكلية على المستوى الاقتصادي خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق وتحريره من الآثار التنموية للنظام الاشتراكي الذي لم ينجح لحد ما وظهور أزمة انهيار أسعار المحروقات لسنة 1986 أين تبين هشاشة الاقتصاد الجزائري وما كان السبيل إلا أن البحث عن نهج استثماري جديد. إلا أن المتتبع لتطورات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي يدرك أنها تتطلب بيئة اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية مستقرة بعيدة كل البعد عن حالة اللااستقرار وعدم اليقين تشمل خصوصية الاقتصاد وانتهاج الرأسمالية، بيئة مؤسسية مواتية وبنية تحتية جيدة على الأقل.

1-الإشكالية:

ما مدى تأثير مناخ الاستثمار على استقطاب السيولة الدولية في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
ولحل هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية العلمية التالية؟
الفرضيات:

- مناخ الاستثمار يشكل صورة فعلية للاقتصاد تؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

أهداف البحث:

- فهم أثر جذب السيولة الدولية على الاقتصاد.

- دراسة أثر مناخ الاستثمار على الاقتصاد الوطني الجزائري.

وعليه تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين المتمثلان في:

المحور الأول: المتمثل في الإطار النظري لمفهوم السيولة الدولية والعوامل المؤثرة عليها.

المحور الثاني: المتمثل في الإطار التطبيقي الذي عالجنا فيه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة عليه.

1-متطلبات البحث عن السيولة والسيولة الدولية:

1-1- مفهوم أزمة السيولة:

يمكن تعريف أزمة السيولة على أنها تلك الحالة المالية التي تتصف بنقص السيولة أو نقص في الأصول القابلة للتسييل لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين في آن واحد؛ إذ أن حدوثها يكمن في التزايد المستمر على الطلب للسيولة مقابل تراجع العرض عليها لدى مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية، فمثلا نجد أن البنوك تقع في عسر مالي وأزمة سيولة نتيجة لعدم توافق أجال الأصول الحائزة عليها ما يسبب لها مشاكل يمكن أن يصل صدها للاقتصاد عامة؛ كما يمكن إرجاع وقوع أزمات السيولة إلى أزمة اقتصادية مفاجئة.

أما عندما نتحدث عن السيولة الدولية فإننا نربطها بشكل البحث عن التمويل الدولي أو الخارجي الذي يرتبط بالعديد من المتغيرات ولعل من أهم الشركات المتعددة الجنسيات التي تعبر عن مظاهر العولمة الاقتصادية وبالرغم من أثارها على الدول المضيفة بالسلب أو الايجاب الا أن الأشكال التنموية الحديثة تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر مهم للدول النامية في تحسين الشكل الاقتصادي لها ، الا أن ما يمكننا الإشارة إليه هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليست سلعة يتم شراءها وانما هو حصيلة لمجموعة من القرارات الاستثمارية الخاصة بمدراء الشركات المتعددة الجنسيات و مجموعة من المتغيرات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الخاصة بالدول المضيفة التي تشكل عنصر جذب أو عكس ذلك و التي يمكننا تلخيصها في مناخ الاستثمار.

1-2- استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من أهم النقاط التي يستوجب على الدول توفيرها لتحقيق استطلاعاتها التنموية هي الطريقة التي يستوجب عليها توفير السيولة اللازمة لمواجهة الأزمات خاصة على المستوى الخارجي ، وعلى إثر ذلك تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وجاذبية الإقليم مرتبطة إلى حد بعيد في عملية اتخاذ القرار الشركات الأجنبية من خلال توفير العوامل المتقلة للإنتاج و / أو السكان والقدرة على الاحتفاظ بها للقيام بالأنشطة الاقتصادية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي (Poiret & Gérardin, 2010)، إلا أن العمل على جذب الرأس المال الأجنبي يستوجب توفير العديد من الشروط الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية بمعنى الاستقرار المؤسسي نظرا للمنافسة المطلقة بين الأقاليم الدولية و المزايا التي تقدمها وتتوافق مع استراتيجيات الشركات الأجنبية الخاصة بحثا عن قدر أكبر من الربحية (Karray & Toumi, 2007).

من خلال ما ذكرنا يعد الاستثمار الأجنبي في الاقتصاديات الحديثة أداة مهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما أثبتته الكثير من البحوث أين لخص الباحثان (Bouoiyour & Hanchane, 2009) أهم التأثيرات لهذا المتغير على هذه الدول خاصة الدول النامية من خلال:

-نقل المعارف والتكنولوجيا إلى البلد المضيف، أين أصبحت التكنولوجيا أداة قوة لدى الدول المتقدمة في تجسيد سيطرتها على العالم من خلال عدم منحها مجانا الا بمقابل.

-التنوع الاقتصادي ومحاولة البحث عن الاكتفاء على مستوى جميع القطاعات.

-الأثر التحويلي للتخصص الدولي للبلد المضيف من خلال الأثر الذي تتيحه استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات الذي يتجسد في التنوع القطاعي.

-تعزيز تأثير عملية التكتل الاقتصادي بما يتوافق مع نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد حيث يعرفها (KRUGMAN, 1998) بأنها حركة متعددة التخصصات تشمل جمع بين مفاهيم الفيزياء والبيولوجيا والجغرافيا والاقتصاد...

أين يمنح للاقتصاد المضيف شأن خاص على النطاق الدولي من خلال ما يلي (Christiansen, Oman, & Charlton, 2003):

-تحسين المبادلات التجارية فيما بين المناطق وكذلك على الصعيد الدولي وبالتالي تحرير التجارة الخارجية.

-تحسين حوكمة الشركات وإدخال تكنولوجيا جديدة وتعزيز الكفاءة عن طريق ما يمكن القول أثر على ثقافة المؤسسات في عملية التسيير والاندماج في الاقتصاد الدولي.

-إحداث ثورة في قطاع الأعمال المحلي خاصة فيما يخص نقل التكنولوجيا وتكوين رأس المال البشري.

إن من دواعي البحث عن رأس المال الأجنبي هو تجنب الأزمات سواء على الجانب الاقتصادي أو المالي التي يمكننا تلخيص أهم مؤشراتنا في الجدول المالي الذي يظهر ارتباطها القوي بمشكل السيولة:

جدول رقم (01): مؤشرات حدوث الأزمات المالية.

الخصائص الهيكلية أو البنوية	التطورات في الاقتصاد الكلي
- انخفاض معدلات التبادل.	- ارتفاع معدل التضخم
- استراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.	- عجز مالي متزايد.
- قطاع لتصير أكثر تركيزا.	- نمو سريع في التدفق النقدي.
- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.	- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.
- ارتفاع حجم البين الخارجي قصير الأجل.	- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.
- تحرير سوق المال الحديث.	- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.
- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.	- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.
- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.	

- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	- انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.
- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية.	- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم.
- انخفاض الاحتياطي العالمي.	- الرقابة على دخول السوق والخروج منه.
- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.	
- ارتفاع معدل الأسعار والأرباح.	
- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	

المصدر: بوعلوي عي القادر، عميمر فضيلة، "دور تحرير الأسواق المالية في نشوب الأزمات المالية دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة 1990-2014"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 06 سبتمبر 2016، ص 156

على المستوى النظري أثبتت العديد من النظريات على أي أسس يتم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها أولاً مساهمات (DUNNING J., 2001) و (Dunning & Lundan, 2008) تشمل المزايا المشتركة للنموذج التي يختصر في مصطلح (OLI) أي الملكية (ownership) الموقع (location)، الاستيعاب الداخلي (internalisation). ثانياً تظهر النظرية التقليدية للنشاط المتعدد الجنسيات تفسيراً لأسباب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من النمط العمودي حيث تبين أن الاختلافات ما بين البلدان المرسل والمستقبل، ثالثاً في حين أن النظرية الحصرية "la théorie modern" بينت عكس ذلك حيث تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بالتشابه بين البلدان المرسل والبلدان المستقبلة (Slim, 2009) إضافة إلى نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد للاقتصادي 'paulkrugman' (Coissard, 2007).

1-3- مناخ الاستثمار:

إن تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر درجات عالية من الإنتاجية وزيادة حجمه وقدراته يتطلب توفير مناخ استثمار فعال بعيداً عن البيروقراطية والفساد ومجمع العوامل التي تؤثر بطريقة سلبية عليه، وعلى هذا الأساس فإن مناخ الاستثمار يضم مفهوم مركب يشمل النظم القانونية، المؤسساتية، السياسات والأوضاع السياسية. فهو يؤثر على إمكانية اتخاذ قرار الاستثمار من خلال عنصرين أساسيين وهما: حالة عدم اليقين وتكلفة المخاطر، فمناخ الاستثمار الفعال يساعد على تحديد الفرص والحوافز التي تجعل من بيئة الأعمال موضع جذب للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وتوسيع نطاقها ومجالاتها التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، فتحليل مناخ الاستثمار يعد من أولويات عملية الاستثمار لتفادي كثرة الأعباء أثناء العملية الإنتاجية.

حسب ما أشار إليه (Stern, 2002) فإن مناخ الاستثمار يتكون من البيئة السياسية والمؤسسية والسلوكية (الحالية والمستقبلية) التي تؤثر على قرار الاستثمار في شكل العائد والمخاطر أي أنه يتعلق بصفة كبيرة به في دراسة الرغبة في أن تقوم المؤسسات بالاستثمار في المستقبل. بمعنى توفر بيئة محلية شديدة البيروقراطية والفساد أو بنية تحتية وخدمات مالية غير فعالة فإن العوائد على الاستثمارات المحتملة ستكون منخفضة وغير مؤكدة، ما يجعل عملية النمو وتراكم رأس المال صعب نتيجة عدم إمكانية الحصول على خدمات موثوقة.

أظهر (Stern, 2002) أن مناخ الإستثمار يتعلق بثلاث عناصر أساسية كالتالي:

- استقرار الاقتصاد الكلي: يشمل حالة الاقتصاد بما فيها السياسة المالية، السياسات التجارية، استقرار العملة مقارنة بالعملة الأجنبية، التضخم، المديونية وكل ما يتعلق بالاقتصاد الكلي.
 - الحكم والمؤسسات: يشمل سلوك الجهات الفاعلة العامة كرجال الضرائب، تكاليف ومدة الحصول على التمويل، مصداقية النظام القانوني (العدالة)، سياسات لضمان بيئة تنافسية للشركات كالإصلاحات لا سيما الأسواق الاقتصادية والمالية، سوق العمل، السيطرة على الفساد والبيروقراطية، التنظيم.
 - نوعية البنية التحتية للبلد: تشمل الكهرباء، الطرقات، ومياه الشرب والاتصالات السلكية واللاسلكية، نقل.
- وفقا (Stern, 2002) أن تكون قادرة على جني فوائد أكبر من العولمة ينطوي على تحسن في مناخ الاستثمار، والذي يتضمن توفير التنظيم السليم للصناعة فضلا عن تعزيز المنافسة، ومكافحة التأخير البيروقراطي وعدم الكفاءة والفساد، وتحسين جودة البنية التحتية. كما يشدد على أهمية مناخ الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، والقطاع غير الرسمي، والإنتاجية الزراعية، وخلق الوظائف غير الزراعية.

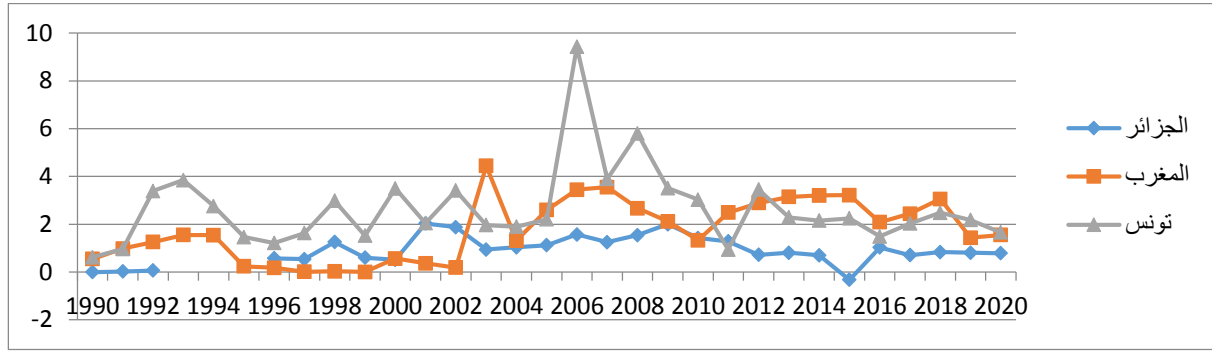
2- أثر مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

2-1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

2-1-1- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

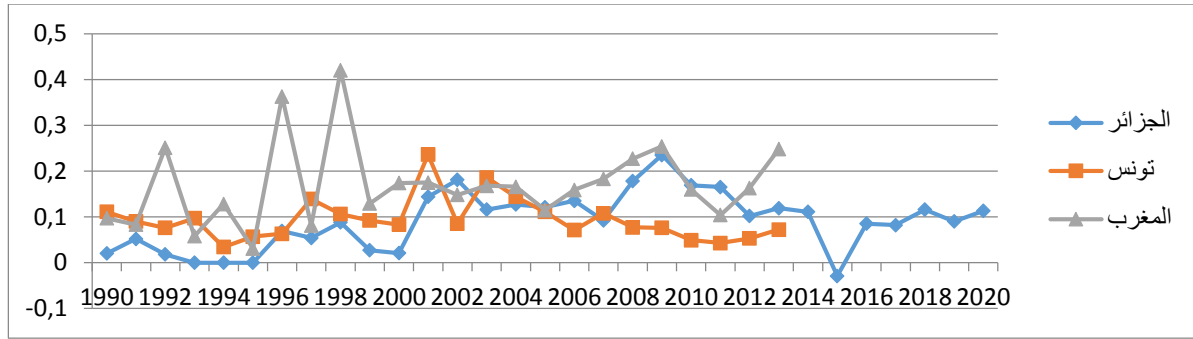
بالاستعانة بالشكلين المواليين و بإحداث مقارنة بسيطة بين عينة من دول شمال افريقيا يتضح جليا عجز هذه الدول في اعطاء مكانة هامة للاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو من خلال انخفاض تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة للنتائج المحلي الخام أين لا تتجاوز في معظم السنوات 4% أما بالنسبة المئوية من تدفقات إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر فهي لا تتجاوز 2% بحيث أن المغرب و تونس رغم ضعف النسبة إلا أنهما استطاعا استقطاب نسبة أكبر من الجزائر. فبالرغم من قيام الجزائر بالعديد من الإصلاحات الجوهرية و التوجه نحو اقتصاد السوق الا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يصل الى المستوى المرتقب.

شكل رقم (1): تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة للنتائج المحلي الخام في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس في الفترة (1990-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

شكل رقم (2): النسبة المئوية من تدفقات إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي للجزائر مقارنة بالمغرب وتونس في الفترة (1990-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات cnuccd

يمكن تحليل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالجزائر خلال الفترة 1980-2020 إنطلاقا من الجدول الموالي:

جدول رقم (02): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2020

• الوحدة مليون دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	
إ.أ.ج.م	349	13	-54	0	1	0	5	4	13	12	
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	
إ.أ.ج.م	40	80	30	0	0	0	270	260	607	292	
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
إ.أ.ج.م	280	1113	1065	638	882	1145	1888	1743	2632	2754	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إ.أ.ج.م	2301	2581	1499	1697	1507	-585	1636	1232	1466	1382	1143

المصدر: www.unctad.org

خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 وجهت الجزائر تركيزها على الإستثمار الخاص عموما والإستثمار الأجنبي المباشر خاصة، وذلك حسب فروض عملية التدويل الاقتصادي التي يشهدها العالم، وعليه بذلت الجزائر

جهودا عدة لعل أبرزها جملة التشريعات و النصوص المصاغة الهادفة إلى جلب الإستثمار الأجنبي المباشر والتي تم ذكرها سابقا؛ لكن كل هذا لم يعطي النتائج المقبولة إذ عرف حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر معدلات متدنية جدا مرفوضة و شبه معدومة خلال بعض السنوات، و السبب في ذلك هو طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج من قبل الجزائر في تلك الفترة ، بالإضافة إلى أن توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت نحو قطاع المحروقات فقط و مقتصرًا بالتحديد على عمليات التنقيب والاستخراج، و عليه عانت القطاعات الأخرى من التهميش (زغيب، 2005)؛

خلال الفترة 1990-1999 شهدت الجزائر مستويات متذبذبة من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر، إذ شهدت بداية الفترة خلال سنوات 1990-1995 تدفقات ضعيفة و منعدمة في بعض السنوات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و يرجع سبب ذلك إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع المستويات إبتداءا بالجانب الاقتصادي وصولا إلى الجانب السياسي والاجتماعي، و يعود هذا إلى تقادم حجم المديونية الخارجية وارتفاع حجم خدمات الدين الخارجي الذي أنهك عاتق الحكومة الجزائرية ، ما دفع بهذه الأخير إلى اللجوء لإعادة الجدولة و ما ينجر عنه من شروط تعسفية، كما ساهم الجانب الأمني بصورة كبيرة في هذا التراجع إذ عانت الجزائر من انعدام للاستقرار الأمني كل هذه الظروف عجلت بتراجع الإستثمارات الأجنبية خاصة و المحلية عامة (ناجي، 2009).

وخلال الفترة 1996-1999 عادت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للنشاط على المستوى المحلي بصورة مقبولة إذ ركزت نشاطها على مستوى قطاع المحروقات (ناجي، 2009) هذا ما يعتبر من أهم النقائص التي عانت لا تزال تعاني منها الجزائر إذ تهمش الإستثمارات في القطاعات الأخرى و تتمركز على مستوى قطاع المحروقات الذي يمثل قطاع زائل غير دائم، خلال بداية هذه الفترة و إنطلاقا من سنة 2001 شهدت الجزائر ارتفاعا ملحوظا و مهما في حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة و كان ذلك تزامنا مع إصدار الأمر رقم 01-03 و ما نجم عنه من حوافز ضريبية، إذ قدر حجم هذه الإستثمارات سنة 2001 بـ 1196 مليون دولار؛ كما شهدت 2002 تدفقا جيدا قدر بـ 1065 و الذي يعود في أساسه إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية و عليه يمكن القول أن هذا التحسن ليس نتيجة لتحسن مناخ الإستثمار و الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه و ما يؤكد ذلك انخفاض حجم الإستثمارات ليصل إلى 634 مليون دولار، ليعود للارتفاع سنة 2004 لمستوى 882 مليون دولار و ذلك راجع لبيع الرخصة الثانية لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، و عليه فإن حجم هذه الإستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر و تطوراتها كان استنادا في الأساس على قطاع الاتصالات (طالبي، 2008).

خلال سنة 2006 شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا إذ قدرت بـ 1888 مليون دولار وهي تمثل ثلاثة أضعاف ما تم تسجيله سنة 2003؛ وللاشارة فإن جل هذه الاستثمارات تمركزت في قطاع المحروقات والتي تعود لأكبر الشركات الأجنبية التابعة للدول المتقدمة، لكن و بسبب انخفاض حصة الإستثمارات لكل من الولايات المتحدة الأمريكية—؛ فرنسا؛ إسبانيا ومصر بنسبة 11%-22%-28%-30% على التوالي و التي تمثل الدول المستثمرة بالجزائر تراجع حجم التدفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 7%- مقارنة بسنة 2006 لينزل إلى 1743 مليون دولار؛

بداية من سنة 2008 أخذت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تزايد مستمر لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2009 بقيمة 2756 مليون دولار وهي القيمة التي لم تصل لها الجزائر طول فترة إصلاحاتها و مسيرة إنفتاحها على الخارج و هذا دليل قاطع على أن الازمة المالية العالمية لسنة 2008 لم تأثر بالسلب على الإستثمارات بالجزائر بل كان لها تأثير إيجابي على التدفقات وذلك كون الإستثمارات الأجنبية كانت تبحث عن مواقع لم تتأثر بالأزمة المالية لكي تتفادى معظم الخسائر التي كانت تهدد مشاريعها، واستمرت التدفقات العالية للإستثمارات عقب الأزمة المالية لكن لم تدم طويلا إذ بداية من سنة 2011 أخذت في التراجع وهذا نظرا لقاعدة 49/51 المدرجة في القانون المالي التكميلي لسنة 2009.

2-2- أثر مؤشرات مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

اعتمدنا في هذه الدراسة على ثلاث مؤشرات عالمية لتوضيح أثر مناخ الاستثمار في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر:

2-2-1- مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business Index): يدرس ويبين هذا المؤشر بصورة مختصرة الواقع الاستثماري ل 190 دولة بفضل قاعدة البيانات التي يعتمد عليها في عملية التقييم المكونة من مؤشرات فرعية لبيئة الأعمال لاثنتا عشر عنصر متمثلة في: بدء عمل تجاري، الحصول على تصريح بناء، توصيل الكهرباء، نقل الممتلكات، الحصول على القروض، الحماية المستثمرين من الأقليات، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود وتسوية الإعسار. إضافة الى تنظيم سوق العمل والمشتريات العامة التيهي غير معنية. (Business, 2015). يصدر هذا المؤشر منذ سنة 2004 من طرف البنك الدولي.

جدول رقم (3): ترتيب الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة مع تونس والمغرب.

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
			190	189	189	189	185	183	183	183	181	178	175	155	
157	157	166	156	163	154	153	152	148	136	136	132	125	116	128	الجزائر
78	80	88	77	74	60	51	50	46	55	69	73	88	80	58	تونس
53	60	69	68	75	71	87	97	94	114	128	128	129	115	102	المغرب

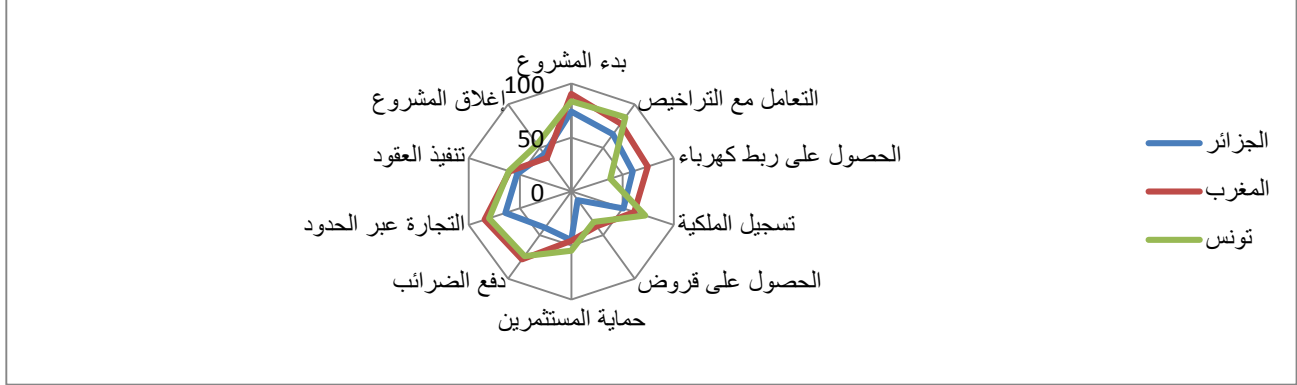
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي.

يعطي مفهوم التمويل الدولي أو التمويل الخارجي في شكل حركة رؤوس الأموال الأجنبية اهتماما كبيرا ببيئة الأعمال التي تعتبر عنصر اما محفز أو مثبط لها حسب تقييمها من طرف البنك الدولي في شكل مؤشر بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. من خلال الجدول السابق الذي يبين ترتيب الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة مع تونس والمغرب يلاحظ تحسن نوعي لهذا المؤشر في الفترة 2006-2007 بثمانية مرتبة من بين 175 دولة ثم يليه تراجع مستمر في الفترة 2007-2020 بـ 41 مرتبة ما يعبر عن بيئة أعمال غير مواتية سواء للإستثمار المحلي أو الأجنبي. بمقارنة نتائج الترتيب مع المغرب وتونس باعتبارهما دولتين مجاورتين ولهما نفس الخصائص والثقافات الا أن الجزائر تعتمد خلافا

لهما بثروة قطاع المحروقات نلاحظ فرق واضح في مسعى تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال واحتلالهما مراتب متوسطة.

لتوضيح المقارنة بشكل أوضح سنعمد على دراسة المكونات الفرعية لهذه البلدان لسنة 2015 من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3): المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للجزائر مقارنة مع المغرب وتونس سنة 2015.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك الدولي **doing business** لسنة 2015.

يظهر من الشكل مقارنة للمؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للجزائر مع المغرب وتونس سنة 2015 انكماش تقييم الجزائر المبين باللون الأزرق ما يعني انخفاض نوعية المعايير التي يعتمد عليها الشكل مقارنة مع الدول المجاورة أين نلاحظ تدني في جميع المستويات في الجزائر، من خلال الشكل يتبين لنا أن الجزائر تعاني بصفة أساسية من مشكل التمويل والحصول على القروض، الحصول على رخصة بدأ النشاط، حماية المستثمرين وتكلفة دفع الضرائب... ما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

2-2-2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يتم اصدار هذا المؤشر من طرف معهد التراث منذ العام 1995 الذي يستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية، من خلال معايير مقسمة إلى أربع فئات تشمل:

- سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)
- حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)
- الكفاءة التنظيمية (حرية العمل، حرية العمل، الحرية النقدية)
- الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية)

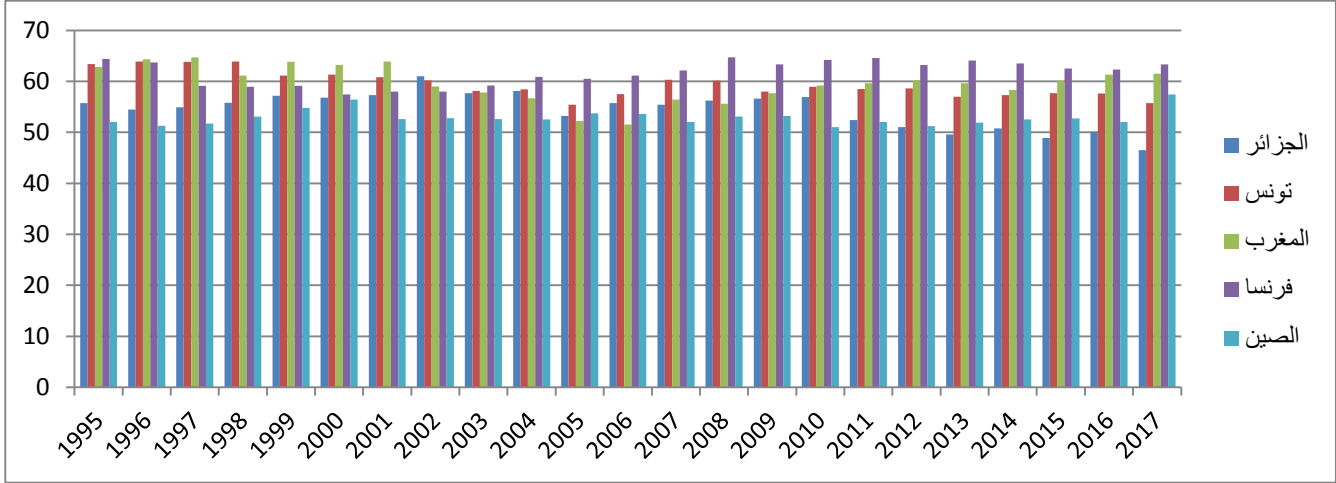
وتتراوح قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية من 0 إلى 100 في خمسة مجالات أساسية:

- المجال 80-100: حرية اقتصادية كاملة .
- المجال 70-79.9: حرية اقتصادية شبه كاملة
- المجال 60-69.9: حرة الى حد ما.
- المجال 50-59.9 : حرية اقتصادية ضعيفة.

• المجال 0-49.9: انعدام الحرية الاقتصادية.

لإظهار أثر الحرية الاقتصادية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر سنقوم بتوسيع طفيف لشكل المقارنة بإضافة فرنسا والصين في عملية التقييم.

شكل رقم (4): مقارنة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات معهد التراث سنة 2015.

يظهر الشكل السابق نتائج تقييم معهد التراث لمؤشر مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يقودنا الى أن الجزائر تحقق مستويات متراجعة من مؤشرات حماية حقوق الملكية، الحرية المالية وخاصة حرية الاستثمار ما يؤدي الى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة السنوات 2013، 2015، 2017، أين يلاحظ تواجدها في المجال 0-49.9 بمعنى انعدام الحرية الاقتصادية ما يؤكد أن الجزائري تعاني بشكل كبير من الجانب المؤسساتي الذي أشار اليه الاقتصادي دوغلاس نورث سنة 1990 في مقاله رغم الاعتماد على سياسات التحرير الاقتصادي ابتداء من سنة 1990 نظرا لعدم نجاح السياسات التنموية في النظام الاشتراكي السابق. فالجزائر من خلال الشكل في أغلب الأوقات نجدها محصورة في المجال 50-59.5 ما يعني حرية اقتصادية ضعيفة. فيما يخص الدول التي قارنا معها فهي تحقق قيم معتبرة مثل الصين وقيم متقدمة مثل تونس والمغرب أما فرنسا تحقق قيم جيدة.

2-2-3- المؤشر العالمي للبيئة التنافسية: يشمل المؤشر العالمي للبيئة التنافسية (GCI) 114 عنصر بحيث ابتداء من سنة 2005 تم الاعتماد على التصنيف الذي طوره Xavier Sala-i-Martin بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي.

المؤشر يحتوي ثلاثة مؤشرات فرعية كما يبين الجدول الموالي:

جدول رقم(4): المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي للبيئة التنافسية

عوامل الابتكار والتطور	معززات الكفاءة	المتطلبات الأساسية
تطور الأعمال. الابتكار.	التعليم العالي والتدريب. كفاءة سوق السلع. كفاءة سوق العمل.	المؤسسات. البنية التحتية. البيئة الاقتصادية الكلية.

الصحة والتعليم الابتدائي.	تطوير السوق المالية. الاستعداد التكنولوجي. حجم السوق.
---------------------------	---

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي.

إن السبيل نحو جعل البلد قطب استثماري بامتياز هو تحسين القاعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل المجالات وهذا ما يظهره مؤشر التنافسية العالمي من خلال 114 عنصر الذي يعتمد عليه في التقييم والذي يعتبر مرجع أساسي لصناع القرار في الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر بمقارنة بسيطة بين الجزائر والمغرب وتونس الملاحظ أن الجزائر لم تستطع أن تتجاوز 4.1 نقطة من 7 نقاط، نفس الشيء بالنسبة للمغرب لم تتجاوز 7/4.2. بالنسبة لتونس لم تتجاوز 7/4.7 من التتقيط ثم تراجع في الآونة الأخيرة. الملاحظ من الجدول تدبب وعدم استقرار لهذا المؤشر طول فترة الدراسة ما يعني يستوجب على دول شمال افريقيا تحسين تنافسيتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ملاحظة: تم تغيير المؤشر إلى 100 سنة 2018.

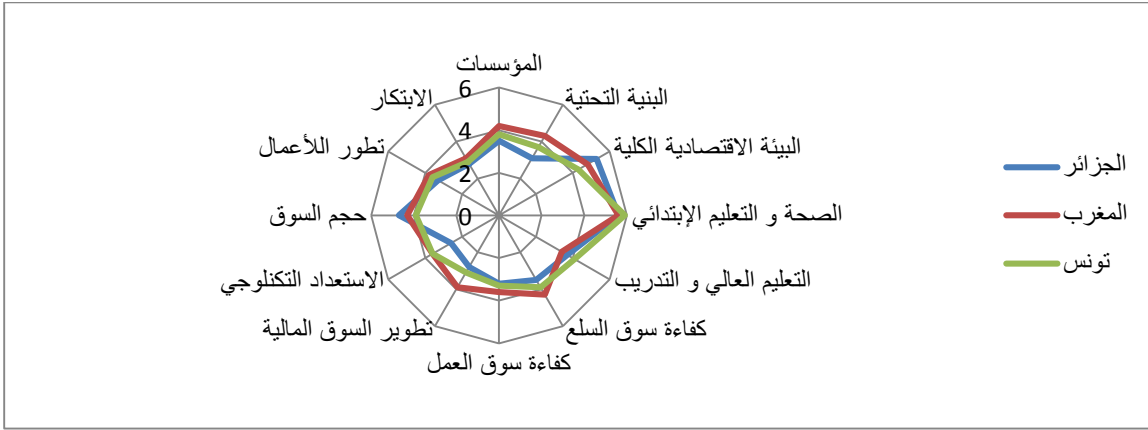
جدول رقم (5): تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر مقارنة بتونس والمغرب.

الدولة	المؤشر والترتيب	-2005 2006	-2006 2007	-2007 2008	-2008 2009	-2009 2010	-2010 2011	-2011 2012	-2012 2013	-2013 2014	-2014 2015	-2015 2016	-2016 2017	-2017 /2018	-2018 2019	-2019 2020
الجزائر	المؤشر الترتيب	3.8 82	3.9 76	3.91 81	3.71 99	3.95 83	3.96 86	3.96 87	3.7 110	3.8 100	4.1 79	4.0 87	4.0 87	4.1 86	53.8 92	56.3 89
تونس	المؤشر الترتيب	4.5 37	4.7 30	4.59 32	4.58 36	4.50 40	4.65 32	4.47 40		4.1 83	4.0 87	3.9 92	3.9 95	3.9 95	55.6 87	56.4 87
المغرب	المؤشر الترتيب	3.8 76	4.0 70	4.08 64	4.08 73	4.03 73	4.08 75	4.16 73	4.1 70	4.1 77	4.2 72	4.2 72	4.2 72	4.2 71	58.5 75	60.0 75

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي

يلاحظ أن مناخ الاستثمار للجزائر من خلال هذا المؤشر متأخر وحتى تتضح الصورة أكثر من خلال الشكل الموالي الذي يظهر تنقيط الركائز الأساسية للمؤشر فالجزائر متأخرة في جميع الفروع باستثناء حجم السوق والبيئة الاقتصادية الكلية

شكل رقم (5): مقارنة المكونات الفرعية لمؤشر البيئة التنافسية مع المغرب، تونس فرنسا، الصين لسنة 2015.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي.

-خاتمة:

إن من أهم ما يشجع المستثمر الأجنبي على إقامة استثمارات في بلد ما هو وجود ضمانات كافية تقلل من مستوى المخاطرة التي تكون البيئة الاستثمارية من خلال مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية سعياً منه لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع والأرباح وبحثاً عن الاستقرار والثبات في ممارسة النشاط في أحسن الظروف وعل هذا الأساس من خلال دراستنا لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار اتضح لنا العديد من النقاط التي تبين لنا كيفية جعل البلد مكاناً جذاباً للسيولة الدولية:

- من خلال دراسة تحليلية اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلباً بتدني مستوى المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.
- ارتفاع نسبة المخاطرة ما يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لحالة عدم اليقين ما يوضحه تمركز الجزائر في أواخر ترتيب مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بدول الجوار.
- بالنسبة لدرجة الحرية الاقتصادية يتضح رغم الإصلاحات الاقتصادية وسن العديد من القوانين التي تنص عليها إلا أنها ضعيفة خاصة فيما يتعلق بالحرية المالية وحرية الاستثمار.
- بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي يجب إعادة النظر في السياسات العامة خاصة من جانب الاستعداد التكنولوجي وتطوير العنصر البشري من حيث التعليم والتدريب.

على إثر ما ذكرنا يستوجب على الجزائر تفعيل النشاط الاستثماري لضمان مواكبة التطورات على مستوى الاقتصاد الدولي فالجزائر لها تجربة مع أزمة عدم الاستقرار السياسي في التسعينيات وكيف استطاعت أن تعيد الأمن والاستقرار لحد كبير

في كل ربوع الوطن وبالتالي تحقيق درجات متقدمة في الجانب المؤسسي ليس الأمر السهل لكن في نفس الوقت ليس بالأمر العسير ما يستوجب عليها:

- إعطاء أهمية قصوى لمعايير الحرية الاقتصادية في السياسات المنتهية وبارزها جليا في التحديثات على قانون الاستثمار.
- العمل على خفض المخاطر المتعلقة بالنشاطات الاستثمارية مع وضع الضمانات الكافية.
- تشجيع المنافسة والابتعاد عن السياسات التي تعرقها لأن تحديات العولمة تجبر على أن المنافسة عنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية.

-قائمة المصادر والمراجع:

- بوعلي عي القادر، عمير فضيلة، "دور تحرير الأسواق المالية في نشوب الأزمات المالية دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة 1990-2014"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 06 سبتمبر 2016.
- زغيب شهرزاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقع وأفاق"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، 2005
- ناجي بن حسين، "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص59.
- محمد طالبي، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008.

Bouoiyour, J., & Hanchane, H. (2009). Investissements directs étrangers et productivité. *Revue économique*, 60(1), 109-131.

Business, D. (2015). *Going Beyond Efficiency*. The World Bank.

Christiansen, H., Oman, C. P., & Charlton, A. (2003). Incentives-based competition for foreign direct investment: The case of Brazil.

Coissard, S. (2007). Perspectives. La nouvelle économie géographique de Paul KRUGMAN. Apports et limites. *Revue d'Économie Régionale & Urbaine* 2007/1 (mai), 111-125.

Driss, S. (2007). L'attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie. *Région et développement*, 25(2), 137-156.

DUNNING, J. H. (2001). The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future. *Int. J. of the Economics of Business*, Vol. 8, No. 2., 173-190.

Dunning, J. H., & Lundan, S. M. (2008). *Multinational Enterprises and the Global Economy, second edition*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited Glensanda House.

Karray, Z., & Toumi, S. (2007). Investissement Direct Étranger et Attractivité Appréciation et enjeux pour la Tunisie. *Revue d'Economie Regionale Urbaine*, (3), 479-501.

KRUGMAN, P. (1998). *L'économie auto-organisatrice*. Bruxelles: De Boeck Univ.

Poirot, J., & Gérardin, H. (2010). L'attractivité des territoires: un concept multidimensionnel. *Mondes en développement*, (1), 27-41.

Stern, N. (2002). A strategy for development. . *The World Bank*.